الدول الأعضاء تنتظر المناقشات الجارية والنتائج بينما تبدأ منظمة التجارة العالمية استعدادها لمؤتمر " الاستعراض العالمي 2017م للمعونة من أجل التجارة" القادم في أعقاب المؤتمر الوزاري الحادي عشر المقبل لمنظمة التجارة العالمية

بينما تتحرك الدول الأعضاء نحو مستويات أعلى من الخصوصية في عملية التحضير لها من أجل المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في الفترة من 11 – 14 ديسمبر 2017م في بوينس آيرس، الأرجنتين، أفاد المدير العام روبرتو أزيفيدو مؤخراً بأنه يجري طرح عدد من الأوراق والأفكار الجديدة التي تغطي مسائل مثل التنظيم الداخلي والعلاج التجاري وتسهيل الخدمات وتسهيل الاستثمار، مع وجود مجالات أخرى مثل المعاملة الخاصة والتفضيلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قيد الإعداد. ينبغي أن تتضمن الأعمال التحضيرية الجارية أيضاً خطوات بشأن التنمية ودعم أقل البلدان نموا – فضلاً عن الخطوات المتخذة في تلك المجالات التي يفوض فيها العمل في المؤتمر الوزاري الحادي عشر، مثل الأسهم العامة، وفقاً للمدير العام. وذكر أنه من المحتمل سيلقي مؤتمر "الاستعراض العالمي للمعونة من أجل التجارة" القادم الضوء الهام على بعض هذه القضايا.

يعقد مؤتمر "الاستعراض العالمي 2017م للمعونة السادسة من أجل التجارة" في الفترة من 11– 13 يوليو بمقر منظمة التجارية العالمية بجنيف. وموضوع الاستعراض الحالي هو "تعزيز التجارة والشمولية والاتصالية من أجل التنمية المستدامة". من خلال معالجة القدرة على جانب العرض وقيود البنية التحتية المتصلة بالتجارة في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، من المتوقع أن تساعد "المعونة من أجل التجارة" في تعزيز التجارة والشمولية والتنمية المستدامة ودفع أجندة 2030 للتنمية المستدامة إلى الأمام. وكما يركز الاستعراض تركيزاً خاصاً على تمكين المرأة اقتصادياً.

يقام الاستعراض العالمي كل سنتين، وفي الاستعراض السابق الذي أقيم في عام 2015م، أبرز كيف تؤدي تكاليف التجارة المرتفعة إلى بطء النمو والتنمية عن طريق تسعير العديد من الموردين في البلدان النامية وأقل البلدان نموا من الأسواق العالمية. ويضع الاستعراض العالمي لعام 2017 هذا الموضوع بمزيد من التوسع عن طريق توسيع نطاق تحليل تكاليف التجارة في مجال التوصيلية الرقمية. سيناقش الاستعراض النتائج الاقتصادية للفجوة الرقمية والاستراتيجيات الرامية إلى مساعدة واضعي السياسات، والشركات، والمرأة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سد هذه الفجوة. ومن بين الأدوات المتاحة لصانعي السياسات التجارية للحد من تكاليف التجارة اللوجيستية هو، اتفاقية تيسير التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية الذي دخل حيز التنفيذ في 22 فبراير 2017م. وقد أورد تقرير التجارة العالمية لعام 2015 النتائج التجارية الشاملة التي يمكن تحقيقها من خلال إصلاحات تيسير التجارة. وسيجري بحث هذه المسألة بمزيد من التفصيل خلال الاستعراض العالمي لعام 2017م.